

المحور الثالث:

التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ومجتمع المخاطر.

المحاضرة التاسعة-التحولات الاقتصادية وأثرها على التلاحم الاجتماعي وظهور الفردنة.

1- نحو فهم للتحولات الاقتصادية ومراحلها:

يعتبر مفهوم التحول الاقتصادي؛ من المفاهيم التي لم يتحقق الاجماع حوله، ويرجع ذلك لنظرة كل مفكر لعملية التحول الاقتصادي، مع العلم أن هناك خمسة ملامح رئيسة لخريطة التحولات الاقتصادية العالمية، وهذه المراحل الخمسة هي:

- **التغير الأول:** الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي، ثم إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي. وقد أنشأ مجتمع المعلومات العالمي مجالاً عاماً جديداً غير مسبوق في تاريخ الإنسانية هو الفضاء الافتراضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.
- **التغير الثاني:** هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة: .: العولمة السياسية: وشعاراتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية .العولمة الاقتصادية: التي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة، تُعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية هي برنامج (وفاق واشنطن) الذي يضم كل من حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويهدف إلى تحويل الاقتصادات الاشتراكية والموجهة والتدخلية إلى اقتصاد السوق .. العولمة الثقافية: وتعني بروز ثقافة كونية، أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة السوق والاستهلاك والعولمة المتأمركة، والتي ستتصادم حتماً مع خصوصيات الثقافات الوطنية والمحلية.
- **التغير الثالث:** وهذا التغير، يأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا. وهو ما يعنينا في هذا البحث، وأعني به بروز ظاهرة "مجتمع المخاطر". وكان عالم الاجتماع الألماني "أولريش بيك" قد تحدث عن التلوث بأنواعه كافة، والذي جعل المجتمع الإنساني ينتقل من الأمن النسبي إلى الخطر، بسبب انتشار التلوث وظهور أمراض جديدة تساعد العولمة على نشرها. إلا أن عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غدنز صاحب كتاب "الطريق الثالث" أضاف إلى مفهوم "مجتمع الخطر" معاني أخرى هامة هي أنه "المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقة بين الأغنياء والفقراء"، فهذا المجتمع يعد من مجتمعات الخطر. ويقول السيد ياسين هنا، أن ذلك ينطبق على

المجتمعات العربية جميعاً بلا استثناء واحد. ويضيف على أن من مجتمعات الخطر، المجتمع الذي تزيد فيه معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب .

- **التغير الرابع:** هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي و بروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.
- **التغير الخامس:** هو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، أبرزها "المسح العالمي للقيم" الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأميركي إنجلهارت Engelhart مما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، من علامات هذا التغير ظواهر القرصنة الإلكترونية وتخريب قواعد البيانات واستخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الانترنت في التواصل.

2- آثار التحولات الاقتصادية على التلاحم الاجتماعي:

لمفهوم التلاحم الاجتماعي علاقة بارتباط الناس وتعاضدهم مع بقية أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه، كوحدة اجتماعي أو فئة منتجة أو قائمة على اشتراك المصالح، والأهداف العامة، والتعاطف، والمعايير التي تشير إلى علاقات مجتمعية تربط الناس معا كفريق واحد، وما يشكل أساس التلاحم والتضامن الاجتماعي؛ بحسب المجتمعات يمكن أن يستن على القرابة والقيم المشتركة ففي المجتمعات البسيطة، وفي المجتمعات الأكثر تعقيد هناك العديد من العوامل التي تساهم في الشعور في التلاحم الاجتماعي، كما بين ذلك علماء الاجتماع كدوركايم الذي اعتبر أن المجتمعات تختلف من حيث كيفية ترسيخها للنظام، حيث تترايط المجتمعات الأبسط من خلال تماثل أفرادها، بينما تترايط المجتمعات الأشد تعقيدا من خلال الاختلافات الاجتماعية. وفسر هذا المسار الظاهري التناقض للتطور الاجتماعي من خلال الإشارة على اتكالية الأفراد المتزايدة، بينما يتبنون أدوارا أكثر تخصصية في إطار الاقتصاد التصنيعي الحديث. كما ربط فرديناند تونيز ferdinandtonnies، بين الفلسفة الصناعية والعمرانية وانحسار تكافلات المجتمع التقليدي واستبدالها بعلاقات اجتماعية أشد ضحالة.

أما كارل ماركس فيرى التلاحم الاجتماعي ظاهرة عقلانية لأناس تربط بينهم المصالح المشتركة، ويعبر تلاحم وتضامن الطبقة العاملة عن نفسه من خلال منظمات مثل النقابات العمالية، التي يتعاقد أعضاؤها لتأين الأهداف التي تعدهم بغائدة تعم الجميع، كزيادة الأجور مثلا. وقد يستلزم التلاحم من أعضاء المجموعة التنازل عن المصالح الفردية على المدى القريب، من خلال إضرابات تشمل فترة من الحرمان تسبق نجاحهم في مبتغاهم. واعتبر فيبر أن دعوة ماركس لعمال العالم كي يتحدوا دعوة مثالية، بالنظر إلى تعدد الفوارق بين العمال، منها المكان والصناعة والجنس والعمر والدين والعرق والقومية، ورأى فيبر أن الأكثر فاعلية في هذه الدعوة، هو التقارب الاجتماعي حول مصالح اجتماعية منه في إطار قاعدة واسعة من التضامن

والتلاحم بين أفراد الطبقة، حيث يؤدي الأسلوب الأخير إلى تنافس الجماعات الاجتماعية على الموارد النادرة .

وأضاف جورج سيمل georgsimmel ملاحظة مفادها أن التلاحم الاجتماعي، يكون بأشد صورة في العلاقات بين أعضاء المجتمعات المنغلقة على ذاتها، من قبيل جماعة المافيا مثلا، التي تتصف بالإحساس العالي بما بينهما من اتكالية ومصير مشترك. كما يرى زيغونت بومان Zygmunt Bauman أن من الممكن القول إن دول الرفاهية، بينت حدودية الدعم لأخلاقيات التلاحم الاجتماعي، بين الجماعات التي تتصور نفسها المساهم في الرفاهية الجماعية على المستوى الوطني، ويعد هذا التوجه الذي يحصر استعداد الفرد لمساعدة الآخر، في حال وجود منفعة شخصية واضحة فحسب مناقضا لمفهوم التلاحمية. وفق ماري دوقلاس Mary Douglas التلاحم بالضرورة إيثاري وليس أنانية، وتقول إن الفرد لمصلحة الجماعة، وهذا ما يمثله التضامن والتلاحم، يزيد من صعوبة تأويل مفهوم التلاحم مقارنة بشرح الأفعال القائم على المصلحة الشخصية.

كما نجد في الكتابات المعاصرة عن الجماعوية Communitarianism منظورات أخرى للتلاحم. ومن أهم من كتب في ذلك أمياتيأتريوني Amiatietzoi، الذي تمثلت فكرته المحورية في أن أفضل تشجيع لدعم الآخر، هو ما يتم من خلال كيانات المجتمع وليس من خلال السوق أو الدولة. فالتلاحم القائم على الصلات بين أفراد المجتمع الواحد، تمثل قوة أخلاقية تفرض رسدا لتصرفات الفرد، إلا أنها في الوقت ذاته تتسم بالطوعية والصدق، مقارنة بالنسق الذي ترعاه الدولة. بينما يقول نقاد هذه النظرية إن أساسها هو تصورات عفي عليها الزمن عن تلاحم المجتمع وتضامنه وتلاحمه، وتتجسد بافتراضات إصلاحية تتعلق بأدوار كلا الجنسين، وبالعلاقات بين الطبقات. وانتقدت لكونها تحكم القيد حول دور المرأة وأعضاء المجتمع الأشد فقرا، وتلتزم بمجموعة من الالتزامات التي ليس لهم أمامها من خيار أو سيطرة. ولهذا الأسباب يعتبر نقاد الجماعية أن تقاليد المجتمع تمثل إشكالية، وبخاصة لكونها لا تجدي كأساس للمساوي الجماعية للتعال مع الظروف الراهنة.

ولكن مع عمليات التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص ظواهر الحراك الاجتماعي والجغرافي المتزايد، والتفردية والعولة وسيطرة الرأسمالية العالمية، وحركة الشركات متعددة الجنسية، همشت فكرة التلاحم الاجتماعي، كما يؤكد على ذلك تحليل أولريش بيك وأنتوني غيدنز، بأن وجود تغيرات وتحولات مهمة في إدراك الفرد المخاطر المحيطة به، وأن هناك صورا جديدة للتلاحم الاجتماعي نجمت عن ذلك،

منها التلاحم والتضامن بين أعضاء الحركات الاجتماعية الجديدة. ونبع هذا الإدراك المختلف جزئياً من فشل دول الرفاهية، في توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي؛ الذي وعدت مواطنيها به .

وهذا ما أشار إليه أيضا كارل بولاني Karl Polany في كتابه التحول الكبير، بأن الانسان البدائي كان لا يحس بالجوع منفردا، فإلحساس بالجوع كان جماعيا، على عكس المجتمعات الحديثة يحس كل فرد بالجوع منفردا، دون أن يكون هناك اهتمام البقية به، معلنا عن ضعف التماسك والتلاحم الاجتماعي. وهذا بفضل التطورات التكنولوجية التي أدت إلى حدوث تغيير كبير في طرق التواصل الاجتماعي، فلقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، و sms بدائل حديثة عن التواصل المباشر. هذا إلى جانب العلاقات الجيرة التي أصبحت مبنية عن المنفعة المادية، وغالبا ما تكون في المناسبات الكيريفقط، أما نظم الزواج والتي تعتبر من أسمى النظم الاجتماعية، التي تحافظ على استمرارية وتلاحم المجتمع، هي أيضا مسها التغيير وأصبحت مبنية عن التعارف الإلكتروني، وكأنا أصبحنا نعيش مجتمع افتراضيا بعيدا عن الواقع، مما يؤدي في كثير من الأحيان الى الطلاق وتشتت الأسر وعدم تلاحمها. إلى جانب خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة؛ وظهور التلاحم بين الحركات النسوية، زيادة الأعداد المطلقة والنسبية لكبار السن، وتلاحمهم بدور العجزة بعد ما فقدوا تلاحمهم الأسري،.... الأمر الذي يهدد عمليات التضامن والتلاحم الاجتماعي .

هذا ناهيك عن اتساع دائرة الفقر، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وسلوك الطبقة الجديدة الاستقزالي؛ وعادات الاستهلاك المفرط، وتزايد البطالة وانتشارها خاصة بين الشباب والنساء، واتساع العشوائيات حول المدن، واتساع دائرة الفساد والافساد في المجتمع، وجميع هذه العوامل تضعف من الشعور بالتضامن والتلاحم بين أفراد المجتمع، وتهدد الهوية الوطنية والانتماء الاجتماعي، وهذه جميعها من عوامل تشكيل المناخ المناسب، والظروف المواتية لبلورة مجتمع المخاطر، كما أكد على ذلك أولريش بيك، بقوله بأن المجتمعات الحديثة مبنية عن المخاطر الناتجة عن التحولات الاقتصادية، و سماها مجتمع المخاطرة.

لقد قام الفكر الحدائثي الغربي على أفكار تم ترجمتها على أرض الواقع، ومن أهم هذه المبادئ أو الأسس نجد الفردنة، والتي تعني حرية الفرد في الحياة والاختيار، إذ يقال دوماً إن المشروع الغربي قام على معادلة ثلاثية وهي أelf، الحرية، الدولة، حيث أصبح الفرد هو محور كل برنامج أو مشروع تنموي أو تحديتي يتبناه المجتمع.

كما تعتبر الفردنة على استناد قرارات الفرد على منفعته ومتعته الشخصية، على أساس أنه مركز الاهتمام الرئيسي، أي أن مصالحه الشخصية تتحقق فوق اعتبارات الدولة وتأثيرات المجتمع والدين، وبمعناها فهي تناقض الجماعية السمة التي تتميز بها المجتمعات العربية إلى حد كبير.

كما تعتبر الفردنة بأنها: موقف أخلاقي، فلسفة سياسية، أيديولوجيا، أو النظرة الاجتماعية التي تؤكد على القيمة المعنوية للفرد. حيث تدعو إلى ممارسة أهداف الفرد ورغباته لتكون قيمه مستقلة ومعتمداً على نفسه، معتبرة أن الدفاع عن مصالح الفرد مسألة جذرية يجب أن تتحقق فوق اعتبارات الدولة والجماعات، في حين يعارضون أي تدخل خارجي على مصلحة الفرد من قبل المجتمع أو المؤسسات مثل الحكومة.

حيث تجعل الفردنة من الفرد مركز اهتمامها ويبدأ ذلك مع الفرضية الأساسية أن الفرد البشري هو العامل الأولي الأهم في النضال من أجل التحرير اللبيرالية، والوجودية، واللاسلطوية، وهي أمثلة عن الحركات التي تتخذ من الفرد وحدة مركزية للتليل. وبالتالي فإن الفردنة هي مشاركة في السعي نحو حق الفرد في الحرية وتحقيق الذات.

والفردنة ليست ظاهرة خاصة بالقرنين، لأنه يوجد أيضاً طرق للحياة وظروف للوجود مفردة في عصر النهضة في ثقافة البلاط في القرون الوسطة Elias، التقشف في الوسط المدني للبروتستنتية Max Weber، في تحر الفلاحين خارج عبودية الطبقات Marx، وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ومع الاعتماد على القيم الاقتصادية و السياسية والاجتماعية مثل الديمقراطية والرأسمالية والعولمة... الأمر الذي أكد على أن الفرد هو صاحب المصلحة الأساسية، في تليلين الروابط المتوارثة، بين الأجيال في العائلة، كذلك في سيرورات الحركية كالهجرة الريفية، والنمو الصاعق للمدن...

ليعني تعبير الفردنة في هذا المعنى العام جداً، بعض المظاهر الذاتية والبيوغرافية لسيرورة الحضارة على الأخص في المرحلة الأخيرة للتصنيع والتحديث الذي لا يوصل فقط إلى تشكيل سلطة دولية مركزية، إلى حصر رأس المال دائماً، إلى توزيع متقدم للعمل، ولا ينتج فقط علاقات في السوق، حركية، واستهلاك جماهيري، ولكن أيضاً نصل إلى مثلت الفردنة: اقتلاع الأشكال الاجتماعية والروابط الاجتماعية-

التاريخية- يفيد ما هو آت من نسب الهيمنة والتوزيع التقليدي -بعد التحرر و ضياع اليقين التقليدي في مجال المعرفة العملية، الإيمان والمعايير الموجهة بعد زوال الأوهام وهنا انقلبت معنى المفهوم بلا تحفظ كشكل جديد للرباط الاجتماعي بعد الرقابة أو إعادة الاندماج.

هذه الأوقات الثلاثة انفصال أو تحرر، ضياع الاستقرار، إعادة الاندماج، تشكل سلفا منبع سوء الفهم غير المتناهي، كما تشكل نموذجا عاما غير تاريخي للفردنة، وهنا يبدو جوهريا تمييز تميز هذا النموذج بإعطائه بعدا ثانيا يتعلق بالشروط (الموضوعية) للحياة والوعي (الذاتي) (هوية، تشكل الشخصية). فنحصل إذا على الجدول التالي:

الفردنة		
وعي/ هوية ذاتية	شروط الحياة الموضوعية	
		تحرر
		فقدان الاستقرار
		طريقة الرقابة

أحد التفاسير الكبيرة المعكوسة لكلمة فردنة تحرص على جمعها في الخانة اليمنى العلوية من الجدول: بالنسبة إلى كثيرين. فردنة = فردية + تكوين الشخصية + تميز = تحرر ربما يبدو ذلك صائبا وربما لا إلى الآن لم نقل شيئا مهما، حتى إننا لم نقل شيئا البتة فيما يتعلق بمجمل عمود جهة اليمين. ولنفعل ذلك، سيتوجب تأليف كتاب كامل، الملاحظات إجمالاً محدودة في العمود الموضوعي لجهة الشمال مما يعني بأننا فهمنا الفردنة كطبقة تاريخية اجتماعية، اجتماعية-تاريخية-كطبقة تندمج في البحث عن شروط الحياة ومدارات الوجود، وبأنها قادرة كلياً على إقامة الفارق بين ما يحصل للإنسان والطريقة التي يعي ويستجيب بها على ذلك، أمام هذه الاستفهامات الموجهة خصوصاً، صوب الوعي، الهوية، الجمعنة والتحرر .

وضن هذا الطرح يرى نوبرت إلياس بأنه قد لا يظهر تمثلاً لأننا ذي باطن ومفصول عن الآخرين، إلا متأخراً إلى حد ما في تاريخ الإنسانية، ببطء في البداية، ثم لفترة وجيزة ضمن حلقات ضيقة في مجتمعات العصور القديمة، ثم من جديد بفترة النهضة في المجتمعات الغربية، قد تكون ساهمة حركة الفردنة هذه في تغيير التوازن أنا-نحن، مع شيء من التنامي في سطوة هوية ال أنا على هوية ال نحن. ورغم النظر على نحو متزايد إلى الأفراد على أنهم أفراد مفردون، فإنهم يظلون مع ذلك يدرجون في علاقات تبعية بينية.

أما البريطاني أنطوني غدنز فإنه يفرق بين الحداثة الثانية، والتي نكون قد عرفناها منذ سنوات 1960-1970 وبين عصور التنوير في الحداثة الأولى. في هذه المرحلة من الفردانية الحديثة، قد يكون الانكفاء عودة المجتمع على نفسه، وكذا عودة الأفراد على أنفسهم احتل مكانا متناميا وإيجابيا. وقد تكون الهوية الذاتية تشكلت على نحو متزايد، بمثل هذا العمل الإنكفائي والخطابي الذي يعني عودة على الذات، وطريقة البوح في صميم الأعماق وأمام الآخرين. قد نلمس هنا أحد أنماط ما سماه الفيلسوف بول ريكور الهوية السردية: صناعة هوية من خلال القص.

في حين يبني عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك أنموذجه، مجتمع المجازفة الذي قد يكون خاصا بحداثتنا المتقدمة أو الحداثة الانعكاسية، وذلك عبر المقارنة بين قضية المجازفات التقنية العلمية، وقضية مجازفات السير الذاتية في مجتمع فرداني. وهو يشخص على هذا الصعيد الثاني اندفاعا اجتماعيا للتفريد بحجم وزخم لا نظير لهما. إذا كان البناء الذاتي للذات والانغلاق بالنسبة للأوضاع الجنسية، قد تطورا على حد سواء، فإن مجتمعاتنا قد تعرف أيضا فردة للتفاوت الاجتماعي، ترتبط بالتبعي حيال السوق في كل أبعاد الوجود .

والملاحظ أن أكثر ما يميز الفردنة هو اختفاء والتحرر من روابط الطبقات الاجتماعية والثقافية من وسط حقل إعادة الإنتاج، وتحسن عام على مستوى التأهيل والمداخل المتوافرة، وتقدم في الصلاحيات القضائية للعمل، والتغييرات في البنية الاجتماعية، الخ وتبقى في الوقت نفسه علاقة اللامساواة الاجتماعية، ثابتة إجمالا يمكن البرهنة عنها بوصف التحول في البنى العائلية، وموقع السكن المساحة لتوزيعات السكان، علاقات الجوار حاصل أوقات الفراغ، وفي الانتماء للنوادي، و الميول في التمييز وتشديد الحدود بين الفئات الاجتماعية، إلى جانب التحول في وضع النساء لقد تحررت النساء من تبعيتهن إزاء شركائهن- حجز الزاوية المادي، للوجود التقليدي لربة المنزل وفي طريق استخلاص النتائج، مجمل البنية العائلية وجدت نفسها في مواجهة ضغط الفردنة كما شهدنا ظهور نمط العائلة المحدد بالمفاوضة ولأجل محدود حيث الأفراد في داخلها مشغولي البال بتأهيلهم، بحياتهم المهنية، بمواقعهم في سوق العمل، هذا إذا لم يفضلوا دفعة واحدة أشكالاً من الوجود لا عائلية، لينتهوا إلى زواج مصلحة لأجل تبادل عاطفي منظم وقابل لإعادة النظر في أي وقت

إضافة إلى ذلك، تتركز الثقافات الاجتماعية بالنسبة إلى الطبقة وإلى بنية العلاقات العائلية، كذلك سيرورات التحرر أيضا على مجالين آخرين فلم يعد منشأهم في دائرة إعادة الإنتاج، لكن في دائرة الإنتاج

نفسها، ويتعلق الأمر بتحررات نسبية للمهنة وللمؤسسة، أفكر على الأخص بالمرونة في وقت العمل، وباللامركزية لمواقع العمل (حيث العمل الإلكتروني في المنزل لا يشكل سوى حالة مناقضة)، وهكذا بدأنا نشهد ظهور أشكال جديدة من التوظيف غير الكامل المرن والجمعي والمولدة لمشاكل مادية (اجتماعية- قانونية) مع تسليط الضوء على أشكال جديدة للحياة ولنماذج بيوجرافية سيرية جديدة .

ومن الاحتمالات الظاهرة في خصوصيات سيرورة التفرد في ظل التحولات الاقتصادية تكمن في نتائجها: لم يعد يؤخذ بوحدة المرجع الاجتماعي في ميدان إعادة الإنتاج ولصياغة الأمور على نحو مبسط جدا، حيث أصبح الأفراد داخل وخارج العائلة، هم الفاعلون بالنسبة إلى معيشتهم الخاصة المتوسطة بسوق العمل، فاعلون في التخطيط والتنظيم لسيرهم التي تدمج هذه المقتضيات. كما تضاعف، بشكل متناقض، هذا التمييز لمواقع الأفراد، بتقنين متقدم جدا، وهذا صحيح ولكن بأحوال مختلفة، للسوق، للقانون، للحركة، للتأهيل، إلخ. المواقع الفردية تابعة بشكل أساسي لسوق العمل، وتشكل نوعا ما إصلاحا للتبعية بالنسبة إلى السوق، حتى في أدق تفاصيل الوجود المادي، وهي الناتج المتأخر في مرحلة الدولة الراعية. مع العلم أنه لا يكفي تلازم سيرورات التفردنة، المأسسة والتقنين لفهم المواقع الفردية الجديدة، لأنها اتخذت شكلا جديدا كليا فقد تخطت الحدود بين الميادين المميزة للخاص والحقول المختلفة للحياة العامة، فلم يعد يوجد مواقع خاصة كليا، لأن الأمر يتعلق دائما بمواقع مؤسساتية أيضا كما لها الوجه المزدوج والمتناقض للمواقع الفردية التابعة للمؤسسات. حيث يصبح الأفراد المحررين تابعين للسوق، واستنتاجا، تابعين للتأهيل، تابعين للاستهلاك، تابعين لتنظيم ونظم حماية القوانين الاجتماعية، لتنظيم المرور، للعروض الاستهلاكية، لإمكانيات وطرق الاستشارات والعلاجات الطبية، النفسية والتربوية، عناصر كثيرة توضح هذا البنيان الخصوصي التابع للمؤسسات والذي يراقب المواقع الفردية وتأخذ الفردنة شكل الجمعنة التابعة لمؤسسات المجتمع الصناعي للسوق، للقانون للتأهيل... بإندفاعية قصوى دون استقلالية.

في المجتمع المصنع حيث لا يريد الفرد التعرض لخسارات متواصلة، عليه تعلم اعتبار نفسه هو كمرکز مقرر، مكتب لتنظيم وجوده الخاص، قدراته الخاصة، توجهاته، علاقاته... على المجتمع أن يكون فرديا كمتغير ضمن نطاق حيث على الفرد أن يبيّن وجوده بنفسه، وبطبيعة الحال، يشكل العدد المحدود لإمكانيات التأهيل معضلة للفرد وللجماعة، ولكن أية أهمية لذلك في مقابل هذه الإمكانية التي لدى الفرد في تحديد مصيره الخاص بنفسه، كل هذا يشجع ظهور نموذج عملي فعال في إدارة اليومي، حيث الأنا هي المحور، يخصص لها ويفتح لها كل إمكانيات العمل، ويتيح بذلك استثمار الإمكانيات الجديدة للتنظيم

والقرار في الحياة الشخصية بطريقة متماسكة وعلى نطاق ضيق هذا يعني أنه يجب تنمية صورة عن العالم المركز حول الأنا، من أجل ضرورات بقائها الخاص، تقلب بشكل من الأشكال العلاقة بين الأنا والمجتمع، وتكيفه لأهداف التنظيم الفردي للوجود.

وبناء عليه تطلق مفاتيح الشخصية و الفردنة للمخاطر والتناقضات المتولدة، من بني المجتمع والمؤسسات ليست المواقع المؤسساتية المحددة هي الأحداث الوحيدة والظروف الوحيدة بالنسبة إلى الفرد، التي عليه مواجهتها، ولكن دائما نتائج القرارات التي اتخذها بنفسه أيضا، والتي يجب عليه التبصر فيها كما هي، والتعامل بحسب مقتضاها، وقد تيسر هذا أيضا بفعل طبيعة الأحداث النموذجية التي تتغير خلصة والتي حرفت الفرد عن مساره، في الماضي، كان يصاب بضربات الدهر المرسله من الله أو من الطبيعة، كالحرب، الكوارث الطبيعية، موت الشريك، باختصار، أحداث لم يكن هو مسؤولا عنها يتعلق الأمر، اليوم، غير موفق، بطالة أو طلاق، في المجتمع المتفرد لا تزيد المخاطر فقط من وجهة نظر كمية، إذا نرى أيضا ظهورا نوعيا لأشكال جديدة من المخاطر الشخصية، وأشكال جديدة من الإثم كعبء إضافي ضرورات العمل على الذات هذه، في التنضيد والتنظيم للوجود الخاص ستشكل عاجلا أم آجلا تحديات جديدة في ميدان التأهيل، العلاج والسياسة .